العدد (1990) السنة الثامنة - الأحد (19) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

سدّ الموصل

■ إحسان شمران الياسري

عام ١٩٩٨ على ما أذكر، أُتيحت لي فرصة نادرة جداً لزيارة سد الموصل والدخول إلى قلبه (النابض)، حيث قال مسؤول السدّ (حتى الوزراء لا يمكنهم الوصول إلى هنا).. وأنا لم أكن وزيراً ولا حتى (نايب عريف)، بل كانت لديّ محاضرة، وتفضّل عليّ أحد أساتذتي الأفاضل وهو عميد الكلية التي أحاضر فيها، بالزيارة، وكان ابن أخته هو المسؤول عن السدّ.

وقد أخذنا المسؤول في جولة شاملة لقلب السدّ وحوضه والخزان العلوي.. واطلعنا على آلية التوليد، وآلية نقل الماء من حوض النهر (الخزان) إلى خزان السدّ الأعلى.. وكيف يسقط الماء على (التوربين) العملاق فيولّد الطاقة الكهربائية.. وعند وجود كهرباء فائضة (وطنية) يقوم هذا (التوربين) برفع الماء كما قلنا إلى الأعلى.

يعني إن (التوربين) الذي يقع أسفل الخزان العلوي يقوم بوظيفتين، الأولى نقل الماء من النهر إلى الخزان العلوي، ويعمل هنا بالكهرباء الوطنية كمضخة ماء عملاقة. والوظيفة الثانية، يتولاها ذات الجهاز، حيث يسقط الماء على (زعانفه) فيدوّرها وتتولد الكهرباء بمجرد أن نقلب (الفيشة).

هذا السد يقف على مشارف مدينة الموصل، ويقدم دليلاً على عظمة الجهد العراقي في إنشاء هذا المنجز الكبير..

ما يُقلق هذه الأيام، هو ما صدرَ من تسريبات عن احتمال تعرّض السدّ إلى بعض المخاطر.. وإليكم ما قرأته في الانترنيت، وأرجو ان يكون غير صحيح، دون ان نُقلل من خطره حتى لو كان الاحتمال بأدنى الدرجات:

((يواجه أكبر سد في العراق خطر الانهيار الوشيك، ما يمكن أن يؤدي الى تدفق موجات من المياه تبلغ تريليون غالون، يحتمل ان تسبب موت آلاف الناس وإغراق اثنتين من اكبر المدن في البلاد، وفقاً لتقييمات جديدة من جانب فيلق المهندسين التابع للجيش الأميركي ومسؤولين أميركيين آخرين.

وقالت صحيفة الواشنطن بوست ان احتمال فشل كارثي لسد الموصل شكل إنذاراً لمسؤولين أميركيين، توصلوا الى أن ذلك يمكن أن يؤدي الى غرق الموصل تحت مياه يبلغ أرتفاعها ٦٥ قدماً وأجزاء من بغداد تحت ١٥ قدماً.

وفي الوقت نفسه، فان مشروع إعادة الاعمار الأميركي للمساعدة في دعم السد في شمال العراق قد تميز بعدم الكفاءة وسوء الادارة، وفقا لمسؤولين عراقيين وتقرير وكالة إشراف أميركية. ولم يكن مشروع اعادة البناء، الذي لا تقل قيمته عن ٢٧ مليون دولار، حلا دائميا للمشاكل التي يعانيها السد.

وأوصى فيلق المهندسين ببناء سد ثان كإجراء آمن، ولكن المسؤولين العراقيين رفضوا الاقتراح، مجادلين بأنه غير ضروري ومكلف جدا.

وكان السفير الأميركي رايان كروكر والجنرال ديفيد بترايوس القائد الأميركي الأعلى في العراق قد وجها في الثالث من أيار الماضي (لم تذكر السنة) رسالة الى رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغاه فيها برأي فيلق المهندسين بالخطر الذي يشكله السد.

ويواجه السد الذي يقع في واد يمتد لمسافة ٤٥ ميلاً على نهر دجلة شمال الموصل مشكلة اساسية تتمثل في انه شيد على قمة جبسية، تتحلل عندما تتصل بالمياه.

واشارت تقارير أعدها سلاح المهندسين الى وجود مخاوف جدية. ووصف سد الموصل في سياق عرض قدم كجزء من هذه التقارير بأنه "يفتقر الى السلامة في كل النواحي" وان "حالته متدهورة باستمرار" وان "الحديث عن انهياره أمر جدي"، كما اشير ايضا الى ان الانهيار سيؤدي الى خسائر كبيرة وسط المدنيين.

وقال ايوب ان مسؤولين اميركيين توجهوا الى وزارة الموارد المائية وأبلغوا مسؤوليها بأن السد يمكن ان ينهار في أي يوم. وقال ان التقرير أثار مخاوف حاكم محافظة نينوى مما اضطره الى المطالبة بإفراغ السد من المياه فوراً.

وأعرب وزير الموارد المائية العراقي، عبد اللطيف رشيد، عن اعتقاده بأن درجة السلامة ليست متدنية تماما على نحو خطير، وانه اكثر ميلا الى الثقة في مهندسيه اكثر من ثقته في التقارير الاميركية.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إلغـاء الحظر والخـروج من الفصـل السابع

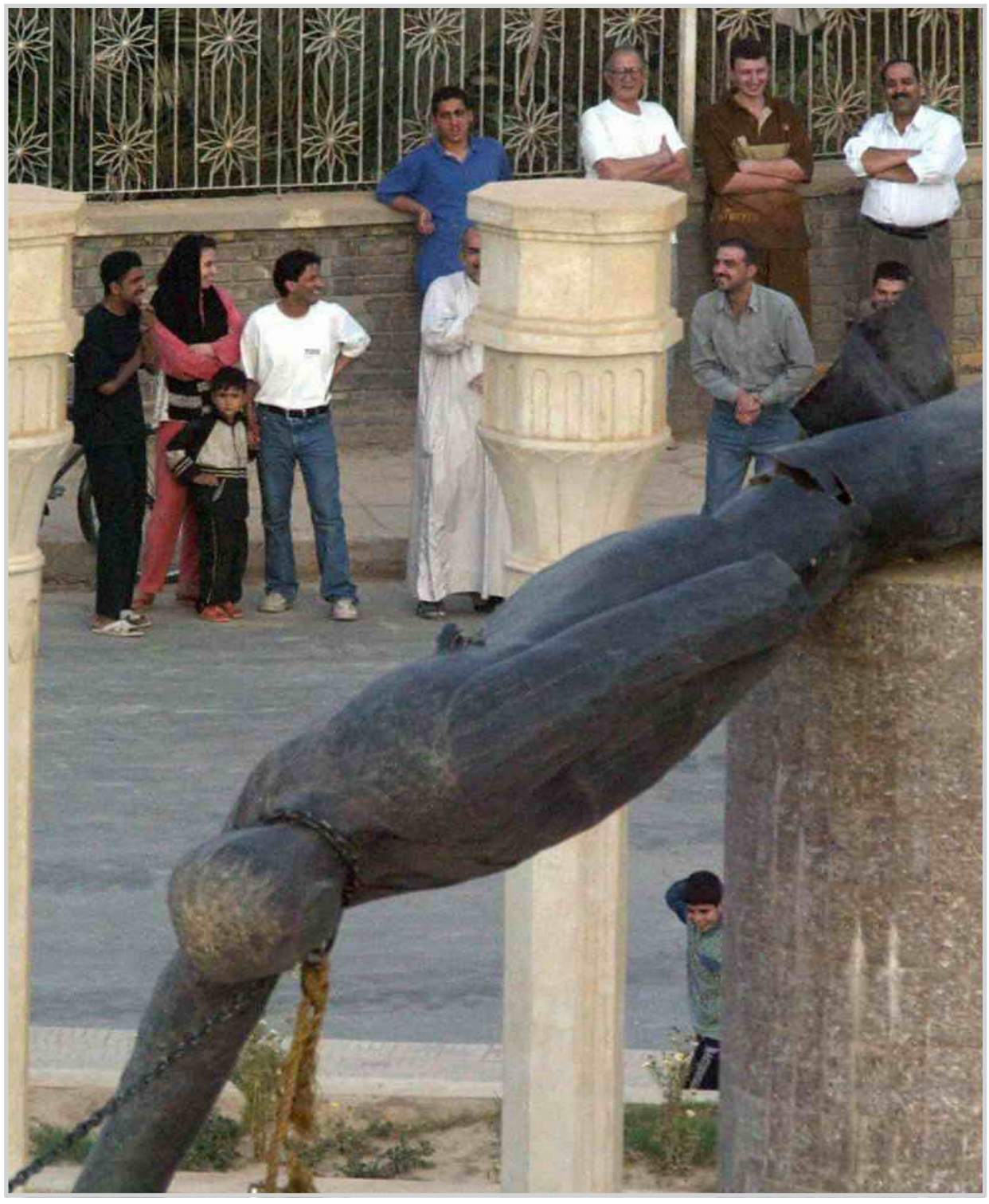

مثّل غزو الكويت من قبل النظام المباد سابقة خطيرة في العلاقات بين الدول بصورة عامة وعلاقات الدول العربية في ما بينها بصورة خاصة ، وكانت من تداعيات هذا الغزو أن أصدر مجلس الأمن الدولي عددا كبيرا من القرارات الملزمة ومن ضمنها قرارات حظر تصدير الكثير من المعدات والبضائع والمستلزمات التكنولوجية للعراق ، وما عرف في حينه بالحظر الاقتصادي الذي ظل العراق منذ عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣ يعاني من تداعياته على مقومات الحياة في هذا البلد الذي عانى شعبه كثيرا جراء هذا الحظر .

حسين علي الحمداني

ولم يكن سقوط النظام على يد تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كافيا في حينه لإخراج العراق من طائلة الحظر المتعدد والشامل ، وعلى ما يبدو فإن المجتمع الدولي ممثلا بالحكومة الأمريكية وجد بأن الوقت قد حان لتحرير العراق من تبعيات هذا الحظر المتعدد الأشكال والجوانب والمرتبط بقرارات أممية لا يمكن تجاوزها إلا عبر مجلس الأمن الدولي وهو صاحب الشأن في رفعها .

لهذا كان صدور القرارين ١٩٥٧و١٩٥٨ ، بداية النهاية ، هكذا لخص وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري ، القرارات الأممية الأخيرة التي صدرت يوم الأربعاء ٢٠١٠/١٢/١٥ ، هذه القرارات التي أنهت بشكل كبير جدا مرحلة العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ .

وإن رفع العقوبات وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبق عام ١٩٩٦ بناء على القرار الأممي رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٩٥ ، يمثل حالة كان يطمح إليها الشعب العراقي منذ عام ٢٠٠٣ ، خاصة وإن هذه القرارات جاءت في حينها لغرض معاقبة نظام جر المنطقة والعالم لويلات وحروب ودمار وليس لمعاقبة شعب بشكل مستمر .

وبالتأكيد فإن القرارات الكثيرة التي صدرت منذ الثاني من آب عام ١٩٩٠ وحتى قبيل سقوط النظام المباد كانت جميعا تستهدف النظام ورأس النظام ولا تستهدف الشعب العراقي، وبالتالي فإن مبررات بقائها انتهت بسقوط الطاغية ، ووفق هذا سعت الدبلوماسية العراقية على تهيئة الأجواء المناسبة وبلورة رؤى مشتركة مع المجتمع الدولي وعبر قنوات مجلس الأمن من أجل إخراج العراق من فصل العقوبات، وهذا ما تجلى بوضوح في جلسة مجلس الأمن التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة (نقطة تحول للعراق) والتي كانت برئاسة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن لكون الولايات المتحدة الأمريكية هي رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وبالتالي فإن حضور نائب الرئيس يعطي دعما كبيرا للحكومة العراقية المقبلة خاصة وان الرجل أثنى على الديمقراطية العراقية وأشاد بالتحسن الأمني في البلد، وهذا ما شجع حلفاء أمريكا على المضي قدما في التصويت لصالح القرارين مع تحفظ باريس على برنامج النفط مقابل الغذاء بسبب وجود إشكاليات لدى بعض الشركات الفرنسية ، فيما كانت الصين متحفظة لكون العراق لم يوقع بعد على اتفاقية حظر الانتشار النووي .

ومع كل هذا فالمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن اقتنع بأن العراق يسير بالطريق الصحيح ، وهذه القناعات لم تأت من فراغ أو مجاملة بقدر ما هي واقع ملموس ، أثبتت القيادة العراقية حسن تعاملها مع الكثير من الملفات التي ظلت عالقة لفترة من الزمن وفي مقدمتها بالتأكيد ملف العلاقات الكويتية التي شهدت تطورات إيجابية كبيرة في السنتين الأخيرتين ، ناهيك عن التعهدات العراقية المستمرة بإنهاء ملفات ترسيم الحدود البرية والبحرية مع الكويت، وهذا ما تم بالفعل قبل أشهر قليلة ، إضافة إلى التزام العراق بدفع ٥٪ من عائدات النفط العراقي لتسديد تعويضات الغزو الصدامي لهذا البلد ، وقد قطع العراق شوطا كبيرا في دفع المجتمع الدولي لاتخاذ هذه القرارات التي رفعت الحظر عن استيراد التكنولوجيا بما فيها التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ، إضافة إلى استيراد الكثير من المواد التي كانت محظورة سابقا بحكم استخدامها المزدوج كالأسمدة الكيماوية للأغراض الزراعية وغيرها .

كما إن هذه القرارات بداية الخروج التام للعراق من وصاية الفصل السابع ،هذا الفصل الذي كبل قدراتنا في السنوات الماضية ، وبالتأكيد فإن تحديات كبيرة ومهام كثيرة تستوجب أن تقوم بها الحكومة العراقية القادمة من أجل كسب المزيد من ثقة المجتمع الدولي الذي بات يرى العراق أكثر أمنا من قبل ، خاصة في ما يتعلق بدوره في حفظ الأمن والسلام في المنطقة .

والمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن وجد بأن الأجواء مهيأة تماما لكي يعود العراق كما كان قبل الغزو الصدامي للكويت ، دون أن ينسى المجتمع الدولي في كلمات ممثلي الدول الخمس عشرة في مجلس الأمن أن يشيدوا بتجربة العراق في مقارعة الإرهاب وقبر الفتنة الطائفية البغيضة من جهة وحثهم قادة البلد على بناء دولة حديثة قائمة على حسن الجوار والتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان .

ما يمكن أن نقوله هنا بأن الدبلوماسية ولغة الحوار التي سار عليها العراق في السنوات الماضية قد أثبتت صحتها وصوابها عبر هذه القرارات الأممية التي تعكس بالتأكيد اهتمام المجتمع الدولي بقضية العراق بل وتعاطف الكثير من دول العالم مع الشعب العراقي الذي أثبت حضارية كبيرة وهو يمارس الديمقراطية في ظروف قاسية من الناحية الأمنية، وهذا ما يؤكد إصرار الشعب العراقي على اختيار وسلك طرق الديمقراطية في بناء دولته الحرة واستعادة سيادة البلد التي فرط بها العابثون بمقدرات العراق في حقب ماضية و ما زالت آثارها باقية حتى يومنا هذا. وبالتأكيد فهنالك خطوات كبيرة يجب أن تقطعها الحكومة العراقية القادمة، وفي مقدمتها إنهاء جميع المتعلقات مع الجارة الكويت بما في ذلك إنهاء ملف المفقودين الكويتيين وجملة أخرى من الملفات ، ومن جهة ثانية تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وهذا ما تعهد به وزير الخارجية هوشيار زيباري في كلمته أمام مجلس الأمن لتحقيق ما من شأنه إخراج العراق بصورة تامة من طائلة الفصل السابع للأمم المتحدة ، خاصة وإن مجلس الأمن فتح باب الحوار المباشر بين العراق والكويت لإيجاد تسوية كاملة للملفات العالقة.

وأيضا أبقى الحماية للأموال العراقية حتى نهاية حزيران ٢٠١١ بغية إفساح المجال للحكومة العراقية لتسوية مديونية العراق لبعض الدول .

وعلينا هنا أن نؤكد حقيقة مهمة بأن ما تحقق في القرارين الأمميين ١٩٥٧ و ١٩٥٨ يعد إنجازاً مهماً للعراق ومن شأنهما أن يعيدا العراق لوضعه الطبيعي قبل آب ١٩٩٠، وهذا ما يجب أن تسعى إليه الحكومة العراقية وتستثمره بالشكل السليم والصحيح.

الهنـد تحتـلّ الموقـع الثـاني عالميـاً فـي صناعـة الدواء

د. عبد الله المدني

تعتبر الهند اليوم إحدى الوجهات العالمية الجذابة لجهة تلقي العلاج. فصناعة الرعاية الصحية وصناعة السياحة العلاجية وما يرتبط بهما صار يفوق حجمها ٢٣ بليون دولار، وصارت تشهد نموا سنويا بنسبة ١٨ بالمئة. وبطبيعة الحال هناك جملة من العوامل ساهمت ولا تزال تساهم في حدوث مثل هذه النقلة، منها : زيادة نسبة الإصابة بالأمراض المختلفة، وزيادة الاهتمام بالإنفاق على الصحة كنتيجة لتحسن مستويات الدخل، ولاسيما لدى الطبقة الوسطى الهندية التي يبلغ حجمها اليوم نحو ٣٠٠ مليون مواطن، وتحسن مستويات التعليم وما يخلقه من وعي عام بضرورة الاهتمام بالصحة، ناهيك عن عامل مهم آخر هو ذلك المتمثل في زيادة الإنفاق على الضمان الصحي من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

لكل هذه الأسباب مجتمعة شهدت الهند خلال الأعوام القليلة الماضية ثورة استثمارية في قطاع الصناعات العلاجية، والدوائية، والبيوتكنولوجية، ومجالات تشخيص الأمراض، والأبحاث الإكنيليكية، وتصميم وإنتاج الأجهزة الطبية والمختبرية، وإنشاء المصحات والمختبرات الراقية، علما بأن الاستثمارات المذكورة ساهمت فيها شركات وطنية هندية خاصة وعامة، وشركات أجنبية من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وإيطاليا وإستراليا واليابان من تلك التي دخلت مع الأولى في شراكة ستراتيجية.

ونظراً لتشعب هذا الموضوع وكثرة منعطفاته التاريخية، فإن حديثنا اليوم سيقتصر على الصناعة الدوائية في الهند، التي كان أحد أهم أسباب انجذاب المستثمرين الأجانب لها هو إمكانية صناعة وتطوير ما ينتجونه من أدوية محمية ببراءات الاختراع بأسعار تقل بعشر مرات عن سعر صناعتها وتطويرها في الغرب، بسبب الأجور المنخفضة للأيدي العاملة المدربة وأطقم المديرين والمشرفين والكيميائيين والصيدلانيين الهنود، ناهيك عن توفر المعدات عالية التقنية ومعامل التجارب على آلاف الحيوانات (على نحو ما توفره شركات مثل شركتي "صن" و "بيرامال" للدواء). وتعتبر صناعة الدواء في الهند الثانية على مستوى العالم لجهة الحجم والنمو والاستثمارات المتدفقة فيها (بلغ حجمها في عام ٢٠١٠ أكثر من ٥ بلايين دولار، مع نمو سنوي بمقدار ١٣ ٪ وإستثمارات فاقت ٢٤ بليون دولار). وهي في الوقت نفسه تقود قطاع الصناعة الهندي، بإمكاناته الهائلة وتكنولوجياته وأبحاثه المعقدة، وأنواع منتجاته الكثيرة التي تبدأ بأدوية الصداع البسيطة ومستحضرات التجميل، وتنتهي بأدوية السرطان والصرع والسكري المعقدة، وشركاته التي تشمل أكثر من ١٢٠ ألف شركة مسجلة ما بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة (علما بأن ٢٥٠ شركة دوائية كبرى من هذه الشركات تسيطر على ٧٠ ٪ من سوق الدواء الهندي).

ومن المهم في سياق هذا الحديث أن نشير إلى أن أول مؤسسة لصناعة الأدوية في الهند ظهرت في كلكتا في عام ١٩٣٠ ، وكانت تملكها الدولة، وهي لا تزال قائمة إلى اليوم. وخلال العقود الثلاثة التالية ظلت البلاد تستورد احتياجاتها من الأدوية من الخارج عن طريق الشركات الأجنبية متعددة الجنسية، فيما كانت صناعة الدواء محليا صناعة معروفة بالتقليد الرديء والسمعة السيئة. واستمر هذا الحال إلى أن جاءت حقبة الستينات التي تميزت بتشجيع الدولة للمؤسسات الخاصة على إقامة صناعة دوائية وطنية، وهي السياسة التي تبعتها جملة من التشريعات الحمائية والتنظيمية في عقد السبعينات بقصد تعزيز صناعة الدواء محليا وحمايتها من المنافسة، وتوفير الدواء واللقاحات والمضادات والمستحضرات الكيماوية المتنوعة بأسعار في متناول السواد الأعظم من المواطنين. على أن تلك التشريعات تسببت من جهة أخرى في تخلي المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في قطاع الدواء الهندي طويلا، وتحديداً حتى أوائل التسعينات التي شهدت تحرير الهند لاقتصادها وتوجهها نحو سياسات السوق. بعد ذلك صارت الصناعة الدوائية الهندية تتقدم بخطى حثيثة وتبز مثيلاتها في العالم النامي، وتحظى باحترام كبير في الدول المتقدمة لجهة الجودة، ولا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين هيمنت مؤسساتهما الدوائية الكبرى في وقت من الأوقات على قطاع صناعة الدواء الهندي، وكانت سببا من أسباب تطوره في المراحل الأولى، قبل أن تنسحب من البلاد.

ولعل من أوضح الأمثلة على مدى اهتمام العالم المتقدم بالاستثمار في الصناعة الدوائية الهندية، وتفضيله الهند على الصين في هذا المجال، هو قيام شركة "أبوت لابوراتوريز" (شركة إمريكية مقرها الرئيسي في شيكاغو، وتتواجد في ١٣٠ بلدا، وتوظف نحو ٧٢ ألف موظف، وبلغت عائداتها في عام ٢٠٠٨ نحو ٢٩ بليون دولار) بشراء شركة الأدوية العائدة لمجموعة "بيرامال" الهندية مؤخرا بمبلغ ٣,٧ بليون دولار، وقيام شركة "دايتشي سانكيو" اليابانية في عام ٢٠٠٨ بشراء حصة ٣٥٪ من شركة "رانباكسي لابوراتوريز" الهندية مقابل ٤,٦ بليون دولار، ثم قيام "غلاكسو سميث كلاين (شركة بريطانية، تعتبر ثالث أكبر شركة طبية في العالم، وتوظف نحو ٩٠ ألف عنصر، وتجاوزت أرباحها الصافية في عام ٢٠٠٧ مبلغ ٧,٨ بليون جنيه إسترليني) في عام ٢٠٠٩ بإقامة شراكة مع مؤسسة "دكتور ريدي لابوراتوريز" الهندية، وقيام شركة "سانو في أفينتيس" الطبية الفرنسية التي تعتبر رابع أكبر شركة دوائية في العالم لجهة المبيعات بالاستحواذ في العام الماضي على شركة "شانتا بيوتيكنيكس" الهندية.

وفي السياق نفسه، يتوقع "سويتا شانتيكومار" من شركة "فروست أند سوليفان" قيام المزيد من شركات الدواء العالمية العملاقة بشراء المؤسسات الطبية الهندية في المستقبل، قائلا: "لا شك في أن للصينيين قدرة على إغراق الأسواق بمختلف السلع الرخيصة، لكنهم في مجال صناعة الدواء – ولا سيما المعقد منه – لا يمكنهم منافسة الهند المعروفة بتقاليد عريقة في صناعة الأدوية غير المحمية ببراءات اختراع، والمعروفة أيضا بنظام تعليمي خلاق وقادر على تخريج المواهب الطبية.

على أن كل ما سبق لا ينفي وجود مشاكل وتحديات كثيرة أمام الصناعة الدوائية الهندية، نجد تجلياتها في قيام العديد من الشركات المحلية الصغيرة بخروقات في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية أوبخروقات في متطلبات الصحة والسلامة واشتراطات الجودة، الأمر الذي أحرج المؤسسات الطبية الهندية ودفع بالسلطات إلى تشديد إجراءاتها التفتيشية. غير أن هذه المشاكل، لم تصل بعد إلى الحد الذي وصلت إليه في الصين التي تعاني على نطاق واسع من ظاهرة الغش والتزييف في ما تصدره إلى الخارج من أدوية ومستحضرات طبية.

أكاديميون تحت خط الصفر

محمود النمر

ربما تأخذنا هذه التسمية الى انزياحات أخرى في عملية الفهم المعرفي للبدايات الاولى للمعرفة ، المعرفة التي تتسع يوماً بعد آخر الى فضاءات متسعة، كالمتسعات الكهرومغناطيسية التي تتخذ كل يوم حجماً آخر وشكلاً وطرقا أخرى في عملية التطور النوعي لتلك المتسعات من خلال العقل النموذجي صاحب الاكتشافات الهائلة والقدرات التي احدثت انقلابات في عالم المعرفة الآلي والمعلوماتي ،وخلق شفرات جديدة تستوعب، ثم تخلق عوالم او تدخل عوالم او تستبق اكتشافات ومسميات جديدة لم تصلها البشرية بعد.

تلك هي نقطة الارتكاز المعرفي للانسان الذي بدأ الى ان وصل ذروة التطور الحضاري واجتياز مناطق كانت بعيدة جداً عن مخيلته، ولكنه تمكن من الوصول اليها عبر العمل والتفكير الدؤوب والمتواصل في كسب المعلومة عن طريق التجربة والاصرار ومواصلة طرح اسئلة بالحدس والتطور الفكري والنوعي في عملية فهم ما يدور من حوله .

هكذا تطور الانسان باكتساب القيم المعرفية سواء كان ذلك بالعلم التكنولوجي او العلوم الاخرى ومنها الابداعية والجمالية ،حتى توصل الى عالم (الكومبيوتر المدهش) حيث حقق انتقالة هائلة في الحياة البشرية التي تختزل لنا المعلومة وتعطيها جاهزة بلا أي عناء في البحث سوى ان تكتب اسم الموضوع المطلوب وتضغط على كلمة (searh)، أي ابحث وهذا هو الامر الذي اعتبره من وجهة نظري الشخصية هي بداية التمكن من الوصول الى سرعة الضوء المعلوماتية وليست التحولية ،واقصد بالتحولية هي الاستحالة من حالة الى حالة اخرى والعبور الى مناطق مختزلة بسرعة الضوء الذي مايزال الانسان يبحث عنها وسيصلها في يوم ما.

العقول المتوثبة بالعلم والمعرفة والخيال تجعل من هذا الخليط الثلاثي مختبراً ذا أبعاد تحتوي درجات وعي ودوافع للتقدم في مجالات كسر الابواب المغلقة وفتح العوالم التي مازالت مبهمة ولم يسلط عليها الضوء الزمني الذي يريد الانسان ان يصل الى هذا السر الذي نصله بالخيال فقط .

إن ما أريد أن أقوله هو ان عقولاً تدريسية على مستوى من الوعي المعرفي المنهجي المكتسب من خلال سنوات الدراسات الاكاديمية واكتسابها الشهادات وهي: البكلوريوس او الماجستير او الدكتوره او ربما الاستاذية ، وتبوأت تلك الرؤوس المنهجية مراكز مهمة في التعليم وبقيت تدور في فلك تلك المناهج لم تخرج عنها ولم تطورها، وتحاول جاهدة ان تحجّم كل من يسمح لنفسه من الطلبة او الاساتذة الذين يبحثون عن الانفلات من قبضة هذه المناهج ليطرحوا إبداعاتهم او نظرياتهم خارج منطقة الحرم الجامعي (المقدس)، وتلك هي محنة المثقف الطالب والاستاذ .

العقول المنهجية لم تحاول ان تواكب التطورات الهائلة التي حدثت في العالم واحدثت قفزة علمية او إبداعية في علوم الفنون الجمالية وبقيت تراوح في مكانها متكئة على تلك المناهج القديمة .

إن فهم المدارس والمناهج الجديدة من قبل الاساتذة الذين كانوا ضمن دائرة فهم التحولات والحركة مع عجلة التطورات وهم قلة يسكنهم هاجس الإبداع كانت لهم مفاهيم اخرى في المجالات كافة في الابداع الجمالي او التكنولوجي ،لذلك بقيت أسماؤهم وكتبهم في ذاكرة القارىء اولاً والباحث عن مواطن الجمال او المعرفة ،وأوعز ذلك الى ان هؤلاء أساساً هم في دائرة الابداع قبل ان يتحولوا الى اساتذة فكانوا ينابيع للمعرفة ،أمثال: عبد الجبار عبد الله وإبراهيم جلال وعناد غزوان وجواد علي ومصطفى جواد وعلي جواد الطاهر ومنير بشير وجواد سليم ومحمد غني حكمت والقائمة تطول وعذراً لمن لم أذكرهم ،هؤلاء خرجوا عن نمطية المناهج واسترسلوا مع عجلة الابداع والخروج من شرنقة المعلوماتية الجاهزة .

الذي يثير دهشتي عنما أسمع أن الاكاديميين في الغرب يواظبون على دراساتهم وتجاربهم وتحليلاتهم في جميع المجالات كي يحصلوا على معلومة جديدة او شهادة اختراع او طريقة معرفة في اسس الفلسفة او الادب او الفنون الجمالية الاخرى .

وختاماً لماذا تبقى جامعاتنا عرضة لتجارب ميتة سلفاً، تنطمر فيها التطلعات الجديدة والخلاقة ،وعصية على فهم الآخرين في البحث والاستنتاج والتقصي ، ربما هي العقول التي لاتتوهج من جديد لتبقى فقيرة تحت خط الصفر !